OCHA

النشرة الإنسانية
اليمن

العدد الرابع – 12 يونيو 2012م

أوتشا

في هذا العدد

- تدهور الوضع المائي ص2
- محدودية قدرة الوصول إلى الجنوب ص3
- محدودية قدرة الوصول إلى الجنوب ص5
- المنظمات غير الحكومية المدربة ص6

مقتطفات سريعة

- 30% من نظام إمدادات المياه في اليمن لا تعمل على مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة أن تتخذ قرارات صعبة فيما يتعلق بالأولويات
- 32,000 شخص تركوا منازلهم في أبين منذ بدء الهجوم العسكري في بداية مايو
- تم إعطاء الضوء الأخضر في صعده للقيام بالتقييم وهو مؤشر على تحسن الوصول إلى المنطقة إلا أنه لازالت هناك الكثير من العوائق
- توصلت مراجعة منتصف العام إلى أن هناك حاجة لزيادة تبلغ 25% في متطلبات التمويل
- مقطع فيديو جديد مدته ثلاث دقائق لجذب الانتباه إلى الأزمة الإنسانية في اليمن

أرقام

عدد الأشخاص غير الآمنين غذائياً (مليون)	10
عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية العام	966,848
نسبة التضخم في تكلفة الغذاء (12 شهراً)	%12,3
عدد الأطفال الملقحين ضد الحصبة	7,65 مليون
عدد اللاجئين	220,928
عدد الواصلين الجدد في عام 2012م حتى نهاية مايو	51,441
عدد النازحين (لا يشمل العدد النازحين الجدد)	470,212

المصدر: برنامج الغذاء العالمي ومنظمة اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية ومفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين

التمويل

المطلوب:
450 مليون دولار

التمويل:
%48

الوضع المائي يتدهور في اليمن

البلد بكاملها تعاني من حالة طوارئ فيما يتعلق بالمياه

يظهر مسح قطاع مياه الريف 2012م أن 30% من أنظمة إمدادات المياه في اليمن لا تعمل ويعزى ذلك إلى نضوب مصادر المياه وانقطاع إمدادات الكهرباء وضعف الموارد لدى المجتمعات المحلية من أجل دفع تكاليف إصلاح هذه الأنظمة وكنتيجة لذلك فإن البلد بكامله يواجه حالياً حالة طوارئ فيما يتعلق بالمياه والصرف الصحي والنظافة. تتخذ مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة التي مولت 20% فقط من متطلباتها خيارات صعبة فيما يتعلق بمجال تركيز جهودها البرامجية.

نشأت هذه الأزمة في ظل استمرار الاحتياجات المزمنة للمياه والصرف الصحي والنظافة في اليمن وهي الاحتياجات التي وجدت لعقود طويلة من الزمن. حيث يعاني البلد من أن مصادر المياه لديه تعد من بين المصادر الأكثر شحة في العالم كما أن مدينة صنعاء يتوقع أن تصبح العاصمة الأولى في العالم التي تنضب منها المياه. يفتقر أكثر من نصف سكان اليمن إلى إمكانية الوصول إلى خدمات الصرف الصحي المناسبة كما تنتشر ممارسات التخلص من مياه الصرف الصحي بشكل مكشوف وغير صحي.

يتوفر في المتوسط 140 متر مكعب من المياه لكل شخص سنوياً في اليمن مقارنة بمتوسط يبلغ 1,000 متر مكعب للشخص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كما يبلغ معدل هطول الأمطار في البلد 167 مليمتر من الأمطار سنوياً ولا توجد هناك سدود أو وسائل لتخزين المياه أو حصاد مياه الأمطار. يتم استهلاك 90% من المياه للزراعة ومن بين هذه النسبة يذهب ما يقارب 60 إلى 70% من المياه من أجل زراعة وإنتاج القات. بعدما يتم استخدامه من المياه للأغراض الصناعية يتبقى القليل من المياه لاستخدام بقية السكان.

تحسن خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة من الاحتياجات العاجلة في اليمن إلا أن هذا القطاع حصل فقط على خمس التمويل المطلوب لهذا العام (الصورة: اليونسيف/دونالد برجس)

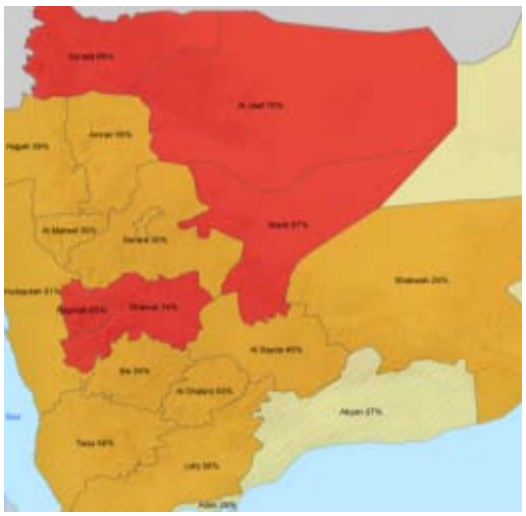
خريطة توضح احتياجات المياه ذات الأولوية في اليمن في 2012م. تفسير الألوان: حرج (أحمر)، خطير (برتقالي) وضعيف (أصفر). ينبغي ملاحظة أنه ليس هناك أي محافظة في اليمن مصنفة في مرتبة "جيد" فيما يتعلق بالمياه.

"علينا أن نضغط للاعتراف بخطورة مشكلة المياه في اليمن وسياسة المياه المستدامة"

الإمداد الطارئ للمياه للأشخاص النازحين داخلياً كأولوية

إن الأولوية القصوى هي تلبية الاحتياجات الطارئة من المياه لنصف مليون شخص من النازحين داخلياً في اليمن من قبل مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة. تقوم المنظمات الإنسانية بتوفير هذه الاحتياجات الطارئة من خلال نقل المياه بالشاحنات أو توسيع شبكات خطوط الأنابيب الحالية إلا أنه ينبغي كذلك مساعدة المجتمعات التي تأوي نازحين لأن مواردها الحالية آخذة في النضوب.

إن الأولوية الثانية هي التحقق من كمية وجودة المياه في المناطق التي تتفشى فيها الأمراض كما أن قلة الأغذية وتفشي سوء التغذية تعد كذلك من التحديات المستمرة. ينبغي أن يكون التركيز هنا هو ضمان وصول المياه إلى السكان الأشد ضعفاً بطريقة آمنة كما أن الحلول منخفضة التكلفة والبسيطة لتحسين جودة المياه تعد من الأمور الضرورية مثل توفير أجهزة ترشيح المياه وإضافة مادة الكلور.

كما تشكل مرافق الصرف الصحي الضعيفة أو الغائبة كلياً في المناطق الريفية أخطاراً صحية إضافية كذلك. تعتبر المراحيض العامة وإنشاء المراحيض في المنازل في بعض المناطق من الحلول المناسبة لهذه المشكلة كما أن إزالة المخلفات الصلبة من المناطق المأهولة بالسكان من أجل تجنب الأمراض التي تنقلها عوامل المرض مثل حمى الضنك والملاريا وتغيير ممارسات الصرف الصحي تعد كذلك من أهم العناصر.

من الضروري نشر ممارسات النظافة الصحية على مستوى المجتمعات والأسر من أجل منع أمراض الإسهالات والعدوى التنفسية الحادة التي تعد من أقوى أسباب انتشار وفيات ومراضة الأطفال. تعتبر علب النظافة التي تحتوي على الصابون والتي توزع بشكل منتظم على النازحين والفئات السكانية الأخرى وأنشطة حشد المجتمعات وتدريبها من الأجزاء الهامة في هذه الحزمة.

مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة تستهدف مساعدة 2.6 مليون شخص في 2012م

تستهدف خطة الاستجابة لدى مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة إلى تغطية 2.6 مليون شخص من خلال برامج الطوارئ وهي بحاجة إلى 58 مليون دولار في عام 2012م من أجل تحقيق هذه المهمة. خلال الستة الأشهر الأولى تم حشد 11.6 مليون دولار فقط وهو ما يمثل 20% من الاحتياجات المعدلة. إن أحد آثار هذا النقص الخطير في التمويل قد يكون ارتفاع حاد في معدلات الوفيات والمراضة المرتبطة بالأمراض التي تنقلها المياه مثل الكوليرا والإسهالات وحمى الضنك والحصبة. كما يساهم ضعف وضع المياه والصرف الصحي والنظافة كذلك في ارتفاع معدلات سوء التغذية في اليمن حيث يتأثر ما يقارب مليون طفل دون سن خمس سنوات بسوء التغذية الحاد. أنظر كذلك النشرة الإنسانية العدد الثاني، مايو 2011م.

تخطيط برنامج المياه والصرف الصحي والنظافة مع شركاء التغذية والصحة

يقول دونالد برجس منسق مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة في اليمن إن أحد أولويات المياه والصرف الصحي والنظافة خلال الأشهر القادمة هو التخطيط المتكامل مع مجموعات الصحة والتغذية. تعتبر المياه والصرف الصحي من العناصر الأساسية لأعمال معظم المجموعات الأخرى حيث يواجه السكان النازحين مصاعب جمة في الوصول إلى المياه النظيفة كما أن قطاع الغذاء يعتمد على المياه وكذلك هو الحال فيما يتعلق بقطاع التعليم حيث أنه لا يمكن تشغيل أي مدرسة بدون مياه أو مراحيض كما لا يمكن تنفيذ تدخلات التعافي المبكر بدون المياه. تسترعي معايير الاستجابة العالمية للطوارئ توفير 15 لتر من المياه لكل شخص يومياً. في اليمن يقل ما يحصل عليه 52% من السكان عن هذا المعيار وهو ما يعني أنه بعد استخدام الأسرة للمياه للشرب والطبخ يتبقى فقط القليل من المياه لغسيل الأيدي.

إيجاد الزخم الكافي لسياسة المياه الشاملة

تنخفض مستويات المياه في اليمن التي لا يوجد لديها مخزون مائي كافي بشكل سريع ولا يتم إعادة تغذية المخزون الجوفي للمياه من مياه الأمطار. تعتمد دول الجوار في منطقة الخليج على تحلية مياه البحر من أجل إنتاج كميات كافية من المياه للشرب إلا أن هذا الخيار غير ممكن من الناحية الاقتصادية في اليمن.

يقول منسق مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة السيد برجس أن صورة المياه في اليمن قاتمة وينبغي الاتفاق بشكل عاجل على حلول بديلة. في مراجعة منتصف العام لخطة الاستجابة الإنسانية قررت المجموعة أن تجعل من المناصرة والضغط السياسي من الأمور ذات الأهمية الكبيرة على أجندتها. يقول السيد برجس أن المجتمع الإنساني وحده لا يستطيع تنفيذ خطة وطنية للمياه ولكن ينبغي علينا بذل جهود المناصرة بسبب خطورة المشكلة المائية في اليمن ومن أجل إيجاد سياسة مستدامة للمياه. إننا بحاجة لضمان تمثيل قطاع المياه بشكل أكثر وضوحاً في إطار الحكومة وعلى الأخص في الفترة الراهنة حيث يتم إعداد خطة انتقالية لليمن. علينا أن نساعد في وضع قضية المياه على الأجندة لأن كل دولار يتم استثماره في قطاع المياه والصرف الصحي يحقق منافع تتمثل في توفير ما يصل إلى 30 دولار من موازنة الصحة العامة.

32,000 شخص نزحوا داخل أبين والعديد منهم يصعب إيصال المساعدة الإنسانية إليهم "

استعادة السيطرة على زنجبار: حركة نزوح كبيرة

مقتل 483 شخص في معركة أبين

استعاد الجيش اليمني السيطرة على مناطق هامة وقعت تحت قبضة أنصار الشريعة وهي منظمة محلية تتبع القاعدة حسب الإعلان الصادر في 12 يونيو عن السفارة اليمنية في واشنطن. سيطر الجيش على مبنى المحافظة في زنجبار والتي تعتبر عاصمة محافظة أبين كما وصلت القوات اليمنية إلى مركز مدينة جعار في الفجر بعد أسابيع من المعارك الشرسة. تم نشر مهندسي إزالة الألغام في المنطقة من أجل مسح المناطق التي سيطرت عليها تلك العناصر في أبين سابقاً.

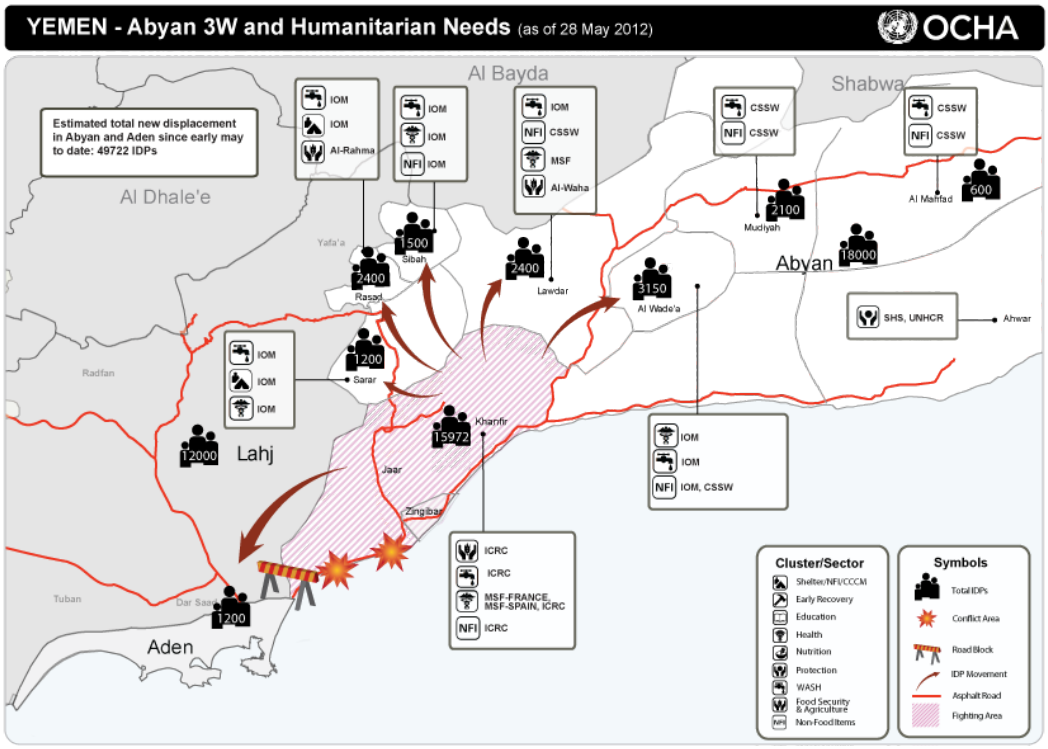

خريطة تم إعدادها من قبل مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية توضح مناطق النزاعات وقطع الطرق والمسارات التي يتبعها النازحين ومواقع عمل المنظمات الإنسانية داخل أبين.

شنت القوات اليمنية هجوماً شاملاً في 12 مايو من أجل استعادة المدن والمناطق التي وقعت تحت قبضة القاعدة خلال العام الماضي بما في ذلك مدينة زنجبار وفي 11 يونيو أشارت وكالة اسوشييتد برس إلى أنه منذ بداية المعارك قتل 483 شخصاً بمن فيهم 368 من المليشيات و 70 جندياً حكومياً كما قتل 26 شخصاً من اللجان الشعبية و 19 مدنياً.

يقدر بأن 32,000 شخص قد نزحوا في أبين منذ بدء الهجوم

من المبكر جداً أن نعرف بدقة كيف ومتى ستؤثر التطورات العسكرية على الوضع الإنساني فخلال الشهر الماضي ومع اشتداد وتيرة المعارك تم ملاحظة الآثار الإنسانية لها بشكل مباشر حيث غادرت الكثير من الأسر منازلها إلى أماكن آمنة خارج مناطق النزاع. ومع ذلك أدت القطاعات على الطرق والمعارك المستمرة إلى تقييد قدرة هذه الأسر في البحث عن مكان آمن وهناك الكثير من المناطق خارج مناطق النزاعات يصعب على منظمات الإغاثة الإنسانية الوصول إليها. تسعى معظم الأسر إلى اللجوء في مديريات أخرى من محافظة أبين نفسها ويقدر عدد الأشخاص النازحين مؤخراً بحوالي 32,000 شخص أو ما يقارب 5300 أسرة ونصف هؤلاء الأشخاص لا زالوا في مديرية خنفر بينما تشمل المدن الأخرى التي يقصدها النازحين مديريات الوديعة ولودر ورُصد.

الدعوة لضمان وصول المساعدات الإنسانية واحترام القانون الإنساني الدولي

محدودية الوصول الإنساني

في 6 يونيو أصدرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بياناً تقول فيه أن القتال الشرس أدى إلى تدهور خطير في الوضع الإنساني في محافظة أبين وأعاق قدرة المنظمة على تقديم المساعدة الإنسانية الطارئة. إن اللجنة الدولية للصليب الأحمر في اليمن قلقة للغاية من حقيقة أن بعض السكان قد علقوا دخل مناطق النزاعات وكذلك من الوضع المزري في جعار وشقرة والمناطق المجاورة التي لازال القتال فيها مستمراً. حدد موظفي اللجنة الدولية للصليب الأحمر الاحتياجات العاجلة والهامة التي يمكن أن تؤدي إلى نزوح ما يزيد عن 100,000 شخص كما أن الاحتياطات الغذائية تتناقص بشكل سريع وترتفع الأسعار بشكل حاد وتعد الخدمات الصحية غير مناسبة. تعاني هذه المناطق من غياب الكهرباء لما يزيد عن أسبوع وكنتيجة لذلك توقفت شبكة إمدادات المياه التي تعتمد على المضخات الكهربائية. تقول اللجنة الدولية للصليب الأحمر في بيانها "إذا ما سُمح لنا فوراً بإدخال مواد الإغاثة إلى أبين نستطيع جعل السكان يبقون في مناطقهم ولا ينتقلون إلى عدن".

المجتمع الإنساني يحضر للاستجابة

قام المنسق الإنساني ومكتب تنسيق المساعدات الإنسانية بزيارة عدن في منتصف مايو للالتقاء بالفريق الإنساني ومراجعة خطط الجاهزية كما التقوا بالمحافظ والقائد العسكري في المنطقة الجنوبية من أجل تشجيعهم على الالتزام بالقانون الإنساني الدولي وتحديد خيارات الاستجابة الإنسانية الكفؤة والتفاوض على إيجاد ممرات إنسانية لإيصال المساعدات. كما قام ممثل منظمة الصحة العالمية كذلك بزيارة عدن لتقييم الوضع وإعداد خطة استجابة منظمة الصحة العالمية وحشد المواد اللازمة وتوزيع الأدوية الضرورية والمواد إلى مستشفى لودر والمرافق الصحية المرجعية في أبين.

في عدن استمرت الوكالات بدعم برامج إمدادات المياه في أبين وتوزيع المواد الغذائية وغير الغذائية والدعم الصحي في المديريات الشمالية. مع استمرار المجتمع الإنساني في السعي لخروج المدنيين بأمان من أبين إلا أنه يتم استكشاف خيارات الاستجابة المناسبة من أجل توفير المواد الغذائية وغير الغذائية للسكان المدنيين المتأثرين بالحروب العالقين في مناطق النزاعات في حال استمرار إغلاق الخط الساحلي بين زنجبار وعدن لفترة طويلة. بمساعدة من الشركاء المحليين يتم حالياً الانتهاء من إعداد خطة تقييم للمديريات الشمالية من محافظة أبين.

وجود الكثير من الشركاء الإنسانيين في عدن وقلة عددهم في أبين

يبلغ عدد المنظمات الإنسانية في الجنوب حالياً 19 منظمة بعدد موظفين إجمالي يبلغ 2,231 موظفاً (2174 موظفاً محلياً و 57 موظفاً أجنبياً). تركز معظم المنظمات أنشطتها على مدينة عدن. في أبين توجد خمس منظمات وهي المنظمة الدولية للهجرة وجمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية ومنظمة أطباء بلا حدود الإسبانية ومنظمة أطباء بلا حدود الفرنسية واللجنة الدولية للصليب الأحمر وهي جميعها موجودة على الأرض.

ارتفاع أعداد القتلى في الشمال مع تحسن الوصول الإنساني

يبقى الوضع الأمني في شمال اليمن هشاً ولا يمكن التنبؤ به. في محافظة صعده يعتبر الوضع هادئ نسبياً بالرغم من اشتداد حدة المواجهات بمديريات كشر وكتاف بين الحوثيين والسلفيين كما تتضارب التقارير المتعلقة بأعداد القتلى إلا أن بعض المصادر تشير إلى أن عدد القتلى قد بلغ 66 شخصاً منهم 50 حوثياً قتلوا خلال اليومين أو الثلاثة الأيام الأولى في شهر يونيو.

بالرغم من استمرار حالة انعدام الأمن في بعض المناطق إلا أنه تم تحقيق تقدم كبير في صعده حيث سمحت السلطات الفعلية على الأرض من حيث المبدأ بتنفيذ التقييمات الإنسانية. لقد كان غياب المعلومات الدقيقة حول الاحتياجات في المنطقة بالإضافة إلى القيود في الوصول إلى المنطقة من أكبر المعوقات التي أعاقت تخطيط وتقديم المساعدة الإنسانية. تم الحصول على هذه الموافقة بعد جهود مكثفة قام بها مكتب تنسيق الشئون الإنسانية في التواصل مع الحوثيين.

أوصت وكالات الإغاثة في صعده ببناء قدرات المجلس التنفيذي الفعلي على الأرض والشركاء المحليين من أجل تحسين وصول وفاعلية المساعدة الإنسانية ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتوظيف خبير لتقييم القدرات من أجل دعم السلطات المحلية كما تقوم مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين بتنظيم أنشطة تدريبية فيما يتعلق بالحماية. يخطط مكتب تنسيق الشئون الإنسانية لتدريب المجلس التنفيذي الفعلي والشركاء الآخرين في مجال المبادئ الإنسانية كما أن هناك حاجة لبذل جهود إضافية لتحسين الرقابة من أجل إعداد التقارير المبنية على الأدلة فيما يتعلق بمعوقات الوصول. وسيدعم هذا الأمر عملية المفاوضات من خلال رفع الوعي حول ما يحدث حالياً في محافظة حجة تشير وكالات الإغاثة إلى أن عملية تسجيل النازحين الجدد المطولة وعدم التحقق من النازحين المتواجدين لفترات طويلة لازالت تمثل مشكلة كبرى.

خطة المراجعة المعدلة تتطلب 25% تمويل إضافي بسبب ازدياد الاحتياجات

مراجعة منتصف العام تظهر تزايد الاحتياجات الإنسانية في اليمن

الاحتياجات ارتفعت بشكل كبير وينبغي أن يرتفع التمويل كذلك

بقيت الدوافع الأساسية للاحتياجات الإنسانية في اليمن على حالها تقريباً منذ إعداد خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن 2012م وذلك بحسب ما أفادت به مجموعة كبيرة من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والحكومة اليمنية التي جلست مع المجموعات لمراجعة وتعديل خطة المساعدة الإنسانية في منتصف العام. ومع ذلك فإن تدهور الخدمات الاجتماعية الأساسية وضعف مقاومة السكان وآليات التأقلم الأخرى قد ساهمت في ارتفاع الاحتياجات كنتيجة لهذه الدوافع الأساسية. لقد ازدادت معدلات النزوح بعد تجدد القتال في الشمال والجنوب. يسعى عدد متزايد من الأشخاص إلى اللجوء داخل وجوار المراكز الحضرية بالإضافة إلى ارتفاع وتزايد عدد طالبي اللجوء والمهاجرين واللاجئين الواصلين من منطقة القرن الأفريقي ويؤدي تواجد النازحين في المدارس إلى إعاقة الجهود التعليمية كما أن تجنيد الأطفال من قبل القوات المسلحة والجماعات المسلحة يسير في منحنى مقلق وعلى الأخص مع اشتداد المعارك في الشمال والجنوب.

زيادة بنسبة 25% في المتطلبات

يخطط الفريق القطري الإنساني للاستمرار في تعزيز التركيز على المجتمعات اليمنية من حيث الاحتياجات الإنسانية التي لا تتأثر بشكل مباشر بالنزاعات فإجمالاً يتوقع أن تزداد الاحتياجات التمويلية لخطة الاستجابة بنسبة 25% وتشمل القطاعات ذات الاحتياجات الرئيسية قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة والتعافي المبكر والتعليم والتغذية كما أنه من المتوقع أيضاً أن ترتفع متطلبات قطاع الغذاء بنسبة 25% أخرى بحلول الربع الثالث من عام 2012م قبل أن تبدأ دورة برنامج المساعدة القطرية الجديد.

مراجعة منتصف العام تعطي أولوية للمديريات ذات الاحتياجات المتعددة

اتفقت المجموعات من خلال مراجعة منتصف العام على إعطاء الأولوية للمديريات حيث هناك حاجة لاستجابة من مجموعات مختلفة وتقوم عدة مجموعات حالياً بتعزيز برامجها المشتركة فعلى سبيل المثال شرح منسق مجموعة التغذية أن 70% من مشاريع التغذية المخطط لها في خطة الاستجابة الإنسانية 2012م لها مكونات تتعلق بالصحة والمياه والصرف الصحي والنظافة وحالياً تقوم مجموعة التغذية ومجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة بمراجعة الأولويات المشتركة.

تم إعداد خطط برمجة متكاملة للحديدة كما سيتم إعداد خطة مشابهة لتعز. تقوم مجموعة التعليم ومجموعة الحماية كذلك بتحديد المجالات التي سيؤدي العمل البرمجي المشترك فيها إلى زيادة أثر الأنشطة المخطط لها. ستكون البرمجة المشتركة بين المجموعات من العناصر الرئيسية التي تقود إلى خطة الاستجابة الإنسانية 2013م والتي سيتم إعدادها في الربع الأخير من عام 2012م.

18% من تمويل صندوق الاستجابة للطوارئ سيخصص للمنظمات غير الحكومية الوطنية

تم إعداد خطة متابعة شهرية لصندوق الاستجابة للطوارئ لعام 2012م وفي شهر مايو قام مدير صندوق الاستجابة للطوارئ بزيارة المشاريع الممولة في عدن. تتوفر الآن معلومات مفصلة حول قرارات صندوق الاستجابة للطوارئ من خلال التقارير الشهرية المختصرة التي تعطي معلومات محدثة حول التقدم المحرز والرصيد والمشاريع الموافق عليها ويؤدي هذا النظام إلى زيادة شفافية أعمال صندوق الاستجابة للطوارئ بشكل كبير.

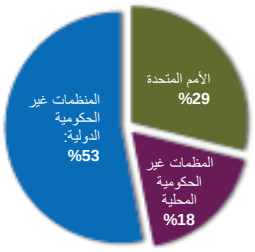

تخصيص التمويل عبر صندوق الاستجابة للطوارئ حسب التوزيع حتى الآن في 2012 لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمحلية

بحلول نهاية مايو تم توزيع ما يقارب 4 ملايين دولار للشركاء عبر صندوق الاستجابة للطوارئ في عام 2012م وهو ما يمثل مكسباً كبيراً مقارنة بالعام 2011م حيث تم صرف 3.6 مليون دولار خلال العام بكامله. صادق صندوق الاستجابة للطوارئ على 17 مشروعاً خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام وحصلت مشاريع المياه والصرف الصحي والنظافة على الحصة الأكبر وتلاها في ذلك مشاريع الصحة والحماية من ثم المشاريع الأخرى متعددة القطاعات.

قام الفريق الإنساني القطري بإعداد فيديو حول الأزمة في اليمن كجزء من جهود المناصرة الأوسع هذا العام

تدريب مجموعة جديدة من المنظمات غير الحكومية

تم عقد ورشة عمل تدريبية لمدة ثلاثة أيام في صنعاء خلال الأسبوع الأخير من شهر مايو حضرها 27 مشاركاً من بينهم ست نساء من مختلف أنحاء البلد بما في ذلك مشاركين من بعض المناطق المتأثرة بالنزاعات وقد ركزت ورشة العمل هذه على آليات التنسيق الإنساني وأدوات التمويل ومصادر العمل الإنساني مثل الصندوق المركزي للاستجابة للطوارئ وصندوق الاستجابة للطوارئ والمناشدات الموحدة كما تم التركيز كذلك على أسلوب المجموعات وأدوات إدارة المعلومات مثل التخطيط على مستوى المديريات وكيفية إعداد تقييم سريع جيد والإدارة الجيدة للمشاريع. تم كذلك طرح المبادئ الإنسانية وكيفية تطبيقها في مختلف الأوضاع وهو الموضوع الذي وجد العديد من المشاركين أنه ذو صلة كبيرة بعملهم. طرح المشاركين كذلك قضايا تتعلق بالعمل مع الأطراف من خارج الدولة والفضاء الإنساني والتعاون بين الجهات المدنية والعسكرية.

بعض المشاركين السبعة والعشرون الذين حضروا ورشة العمل التدريبية للمنظمات غير الحكومية الوطنية في صنعاء في الأسبوع الأخير من مايو (تصوير: مكتب تنسيق الشئون الإنسانية)

تركيز اهتمام العالم على أزمة اليمن

عمل الفريق الإنساني القطري بدعم من مكتب تنسيق الشئون الإنسانية بشكل مستمر للفت الانتباه إلى الأزمة الإنسانية في اليمن وتعريف الآخرين بتأثير هذه الأزمة على السكان وقد شملت هذه الإستراتيجية عقد فعالية إعلامية في دبي في نوفمبر 2011م وتقديم العروض إلى السلك الدبلوماسي الموجود في صنعاء وتقديم تقارير موجزة إلى دول مجلس التعاون الخليجي في الرياض وتقديم العروض إلى جامعة الدول العربية والمنتدى الإنساني في القاهرة وبلغت تلك الجهود ذروتها من خلال اجتماع أصدقاء اليمن في الرياض في 23 مايو.

فيديو: الأزمة في اليمن

عملت مجموعة من موظفي الاتصال من بعض وكالات الأمم المتحدة الرئيسية والمنظمات غير الحكومية الدولية في اليمن على دعم إعداد فيديو قصير منتج محلياً يشير إلى الأزمة الإنسانية في اليمن. يوضح هذا الفلم في ثلاث دقائق بعض تأثيرات الأزمة وتكلفة عدم اتخاذ إجراءات فاعلة ويشرح كيف أدى تدهور الخدمات الأساسية وطول أمد النزاعات إلى إرهاق اليمنيين والتأثير على آليات التأقلم لديهم. من ثم يطرح هذا الفيديو الحاجة بقوة لإيجاد دعم شامل ويؤكد على الحاجة لوجود برامج إنسانية عاجلة في اليمن. يمكن مشاهدة هذا الفيديو عبر الرابط التالي: الأزمة في اليمن.

التمويل

تمويل خطة الاستجابة الإنسانية يصل إلى 48% في منتصف العام

بلغ التمويل الذي حصلت عليه خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن 222 مليون دولار من مختلف المانحين وهو ما يمثل 48% من الاحتياجات إلا أن فجوة الاحتياجات لازالت تبلغ 240 مليون دولار ويتوقع أن يمثل هذا التمويل الحالي 40% من الاحتياجات المعدلة من خلال مراجعة منتصف العام. سيتم نشر (النتائج النهائية يوليو). كلما تأخر التمويل كلما تفاقمت الأزمة وازدادت في شدتها.

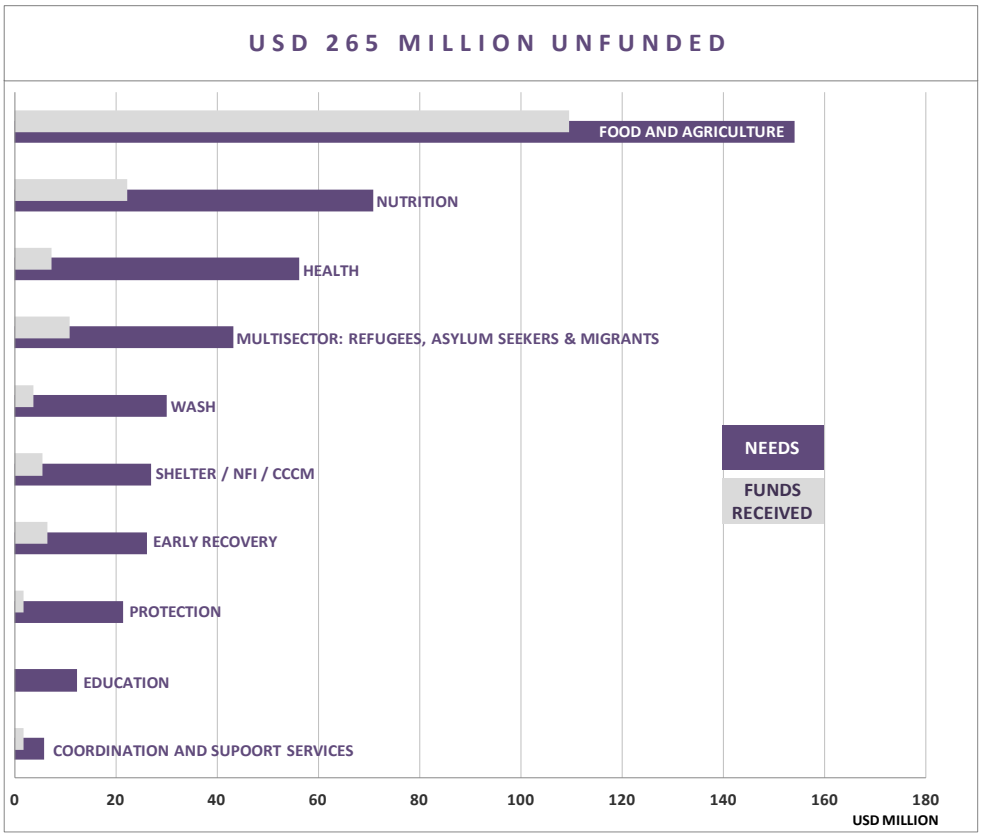

التمويل حسب القطاع، كما يبدو قبل ازدياد احتياجات العديد من القطاعات بعد مراجعة منتصف العام للخطة الاستجابة للإنسانية. (المصدر: FTS)

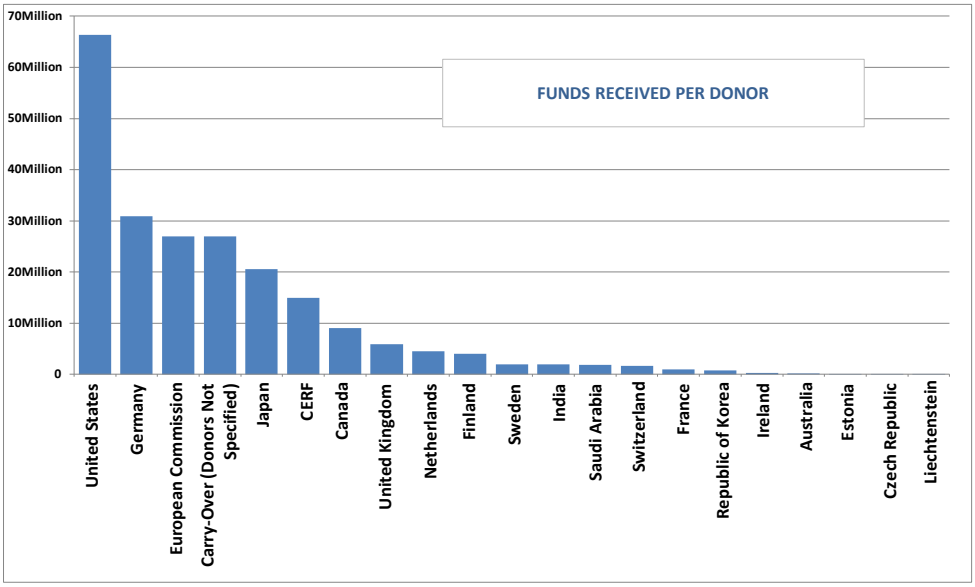

التمويل حسب الدولة المانحة كما يظهر على نظام التتبع المالي الخاص بأوتشا في 12 يونيو 2012.

لمعلومات أكثر، يرجى الاتصال:

- **رائول روزيندي:** رئيس مكتب اليمن، rosende@un.org **هاتف:** 207 222 712 967+
- **سينيا جيبسن:** مسئولة الشئون الإنسانية، نيويورك، jepsen@un.org **هاتف:** 2334 367 917 1+

النشرات الإنسانية الصادرة عن مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية يمكن الحصول عليها من خلال:

ocha-romena.org/yemen | yemen.humanitarianresponse.info | www.unocha.org | www.reliefweb.int